

**دور التعليم العالي في
خدمة المجتمع
في الجمهورية اليمنية**

د / زيد علي الغيلي

د/ شرف أحمد الشهاري

أستاذ أصول التربية المشارك
كلية التربية – قسم التربية وعلم نفس
جامعة صنعاء

أستاذ أصول التربية (المشارك)
كلية التربية – قسم العلم التربوية
جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا



(AUST)

دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية

الخلاصة : هدف هذا البحث إلى إبراز دور التعليم العالي في خدمة المجتمع ومعرفة التحديات والمشكلات التي أعاقت تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية وسبل معالجتها .

واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لتحقيق أهداف البحث وقد توصل الباحثان من خلال البحث إلى عدد من النتائج منها :

- ١) إن للتعليم العالي دورا مهما في خدمة المجتمع، وتنميته اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا
- ٢) تحديد أهم المجالات الخدمية التي يمكن أن تقدمها الجامعة للمجتمع، والتي توثق العلاقات بين الجامعات والمجتمع في اليمن..
- ٣) تحديد أهم العوامل والأسباب الموجودة في التعليم العالي في اليمن وخاصة الجامعات والتي قد تعيق الجامعة عن تقديم خدماتها للمجتمع..
- ٤) اقتراح آلية تساعد على تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية، وتعزيز وتوثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمع في اليمن.
- ٥) تحديد الوسائل والأدوات التي تساعد الجامعات في تطبيق خدمة المجتمع، والتي من أهمها
- ٦) تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات.
- ٧) التعرف على نشأة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وتطوره وأهدافه التي تؤكد نظريا على خدمة المجتمع..

كما ذكر الباحثان عددا من التوصيات منها :

- تحويل دور الجامعات اليمنية من دور تقليدي يختص بالتدريس فقط إلى دور متكامل يهتم أيضا بالبحث العلمي وخدمة المجتمع ...
- زيادة الوعي بمفهوم خدمة المجتمع وأهميته في مؤسسات التعليم العالي لجمع العاملين في هذه المؤسسات وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات وغيرها ...
- التركيز على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في اليمن..
- العمل على الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات اليمنية من حيث توفر الإمكانيات..
- تفعيل وتوثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمع من خلال المشاركة في مختلف الفعاليات..

المقدمة : لم يعد يقتصر دور التعليم العالي في الوقت الحاضر على تقديم الخدمات التعليمية والبحثية فحسب إنما أصبح له دور أساسي في خدمة المجتمع، وتنمية العلاقة بينه وبين المجتمع بكل فئاته ومؤسساته، لكن الملاحظ أن هذه العلاقة يسودها الضعف والفتور.

أن للتعليم العالي من خلال مؤسساته وخاصة الجامعات دوراً مهماً في تنمية وتوثيق هذه العلاقة وذلك من خلال مخرجات الجامعات، والتعليم المستمر لأبناء المجتمع، ومشاركة الجامعات في حل المشكلات في المجتمع، ومساهمتها في فعاليات ونشاطات المجتمع، ودورها في عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تشارك فيها فئات ومؤسسات المجتمع، كذلك تقوم الجامعة بعقد الدورات التدريبية والتعليمية لأبناء المجتمع داخل الجامعة أو خارجها.

إن العلاقة متبادلة بين الجامعة والمجتمع، فكما أن للجامعة دوراً مهماً في خدمة المجتمع تعليمياً وبحثياً وخدميًا، فإن للمجتمع أيضاً دوراً مهماً في تقوية العلاقة مع الجامعة، والتعاون مع الجامعة في حل المشكلات التي تواجهها سواء المشكلات التعليمية أو الإدارية أو المادية أو الاجتماعية.

ستتناول هذه الدراسة واقع العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع، وأهم السبل والمجالات التي من شأنها توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، مع تحديد أهم الخطط والوسائل التي تساعد على تحقيق ذلك ثم نعرض على أهم العوائق التي تعيق تقوية العلاقة بين الجامعة والمجتمع وطرق إزالتها، واقتراح آلية لتعزيز وتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع نفسه، وهو دور التعليم العالي المتمثل بالجامعات اليمنية في خدمة المجتمع. ومن خلال الخدمة العامة كوظيفة للجامعة المتمثلة في الآتي:

(١) كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين، وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية وازدهارها.

٢) أهميتها للجامعة نفسها من خلال البعد الفلسفي، وهو مبدأ مسئولية الفرد نحو مجتمعه والمشاركة في المجتمع الديمقراطي الذي ينتمي إليه، والخدمة العامة واجب وطني وضريبة على الجامعة وأساتذتها وطلبتها نحو المجتمع للمحاسبة والمسائلة الذاتية بما يقدم كل أستاذ وكل طالب ومسؤول في الجامعة لمجتمعه ووطنه.

٣) من خلال عمل الأساتذة والطلبة في الخدمة العامة يتيح لهم الفرصة الثمينة في أن يعيشوا مشكلات مجتمعهم ويوائموا بين النظرية والواقع لتعديل مناهجهم وأساليب تعليمهم وتعلمهم وتطويرها، وتوجيه أبحاثهم ودعمها بما يتناسب مع حاجات مجتمعهم.

٤) أهمية الخدمة العامة للمجتمع من خلال استقلال كل الموارد البشرية والفكرية والمادية المتاحة في الجامعة كأهم مؤسسة من مؤسساته للحصول على خدمة مميزة، في كل المجالات.

٥) إن الانفتاح والتعاون بين الجامعة والمجتمع يعزز الثقة بينهما، ويسهم في بناء نواة وطنية للعلم والتكنولوجيا تعنى بتطوير الصناعات والخدمات الوطنية والارتقاء بها إلى مستوى الاعتماد على الذات (التل، ١٩٩٧، ٥٦٢).

مشكلة البحث: يتحدد دور الجامعة في ثلاثة جوانب رئيسية هي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، لكن من المعروف أن الجامعة تركز الآن على الجانب الأول وهو التعليم، ولا تهتم كثيراً بالجانبين الآخرين، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وأكثر الجوانب إهمالاً هو خدمة المجتمع، حيث أن دور الجامعة اليمنية في هذا الجانب ضعيف جداً في بعض الكليات، وقد يكون معدوماً في كليات أخرى، فلا نرى أي دور للجامعة أو كلياتها في خدمة المجتمع، أو مساعدة مؤسسات المجتمع في النهوض بها إبداعياً وحضارياً، وتدريبياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

ولذلك فإن هذا البحث سيتعرض لهذه المشكلة من خلال معرفة الوسائل التي ينبغي للجامعة القيام بها في خدمة المجتمع، ووسائل تقويتها، كما سيتعرض للأسباب التي تحدد تقوية العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ثم تقترح الدراسة آليات محددة للنهوض بالجامعات في القيام بدورها الأساسي لخدمة المجتمع في اليمن.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

- (١) تنمية العلاقة وتقويتها بين الجامعات اليمنية والمجتمع وفق أسس سليمة وأساليب واضحة.
- (٢) تحديد مجالات خدمة المجتمع وسبل تعزيزها في اليمن.
- (٣) معرفة التحديات والمشكلات التي أعاققت تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات وسبل معالجتها.
- (٤) اقتراح آلية لتقوية العلاقة بين المجتمع والجامعات وتنميتها من خلال تقديم الخدمات للمجتمع.
- (٥) التعرف على نشأة الجامعات في الجمهورية اليمنية وتطورها وأهدافها

منهج البحث: استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأنسب لتحقيق أهداف هذا البحث، حيث يحاول الباحثان تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين التعليم العالي (الجامعات) والمجتمع في اليمن..

حدود البحث: يتحدد البحث بدور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية، من خلال الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع داخل الجامعة وخارجها، للعام ٢٠١١ م.

مصطلحات البحث: التعليم العالي: هو كل تعليم يمنح درجة علمية بعد مرحلة التعليم الثانوي. لذلك يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، المعاهد العليا، الكليات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجة علمية بعد الثانوية (مذكور، ٢٠٠٠ م - نقلا عن عبدالله، ٢٠٠٧، ٢٦٤). لهذا يشمل التعليم

العالي جميع المؤسسات التي تراعي مرحلة التخصص العلمي بعد مرحلة التعليم العام بكافة أنواعه ومستوياته وتسهم في سد احتياجات المجتمع من القوى البشرية (القبلان، ١٤٢٢هـ، ٣٦).

ويقصد بالتعليم العالي (إجرائياً) في هذه الدراسة الجامعات في الجمهورية اليمنية، التي تقدم برامج أكاديمية وتدريبية بعد مرحلة الثانوية، وتشمل (١٠) جامعات حكومية و (١٧) جامعة أهلية، مجموعها (٢٧) جامعة منتشرة في أنحاء اليمن، تقدم شهادات جامعية على مستوى الدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، في مجالات وتخصصات مختلفة.

المجتمع: هو جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط، يعيشون في بقعة واحدة، ولهم ولاءات ورغبات ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة، ويعيش هؤلاء الناس في جماعات وفي داخلها كل أنواع العلاقات بحيث يكون المجتمع متكاملًا (شوقي، دت، ٧)

مفهوم الخدمة العامة: الخدمة العامة للمجتمع تعد من الموضوعات الهامة في هذا العصر، وخاصة الخدمات التي يقدمها التعليم العالي للمجتمعات، حيث (بدأ ظهور مفهوم الخدمة العامة في النصف الأخير للقرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية...وهو حلقة الوصل بين المجتمع (الميدان) والوحدات الأكاديمية في الجامعة، التي تركز الاهتمام على الأبحاث التطبيقية الموجهة. لخدمة المشكلات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك. واستمر هذا الدور بالنمو والاتساع ليشتمل على برامج الجامعة التعليم المستمر والدراسات المسائية، لمن فاتهم القطار للالتحاق ببرامج الجامعة النظامية، وعلى الدورات التدريبية لمختلف فئات المجتمع من البالغين في اللغات والمحاسبة والكمبيوتر وإدارة الأعمال وأعمال البنوك والشركات والمصانع وأعمال السكرتارية والطباعة وإدارة المكتبات وأعمال الزراعة والتجارة والاقتصاد. وغير

ذلك من المستجدات العلمية والتكنولوجيا... في القطاعين العام
والخاص...)) (التل، ١٩٩٧، ٢٠٢)

نشأة الخدمة العامة في الجامعات : لقد أصبح من المعروف أن للجامعات ثلاثة وظائف رئيسية هي: التعليم، والبحث العلمي، والخدمة العامة، ولكن المتبع أن الجامعة لا تقوم بهذه الوظائف كاملة إذ يتركز اهتمامها غالباً على وظيفة التعليم، ثم بشكل متواضع وظيفة البحث العلمي، أما الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع التي تؤدي إلى تقوية العلاقة بين الجامعة والمجتمع فإنها تكاد تكون معدومة في بعض الجامعات، وضئيلة في جامعات أخرى، إن الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع هي موضوع البحث، والمتبع لتطور مفهوم دور الجامعة يجد أن هذا الدور كان بسيطاً ومقتصراً على التعليم لنقل المعرفة...، ثم تلا ذلك البحث العلمي بعد ظهور المنهج العلمي النظري والتطبيقي في بداية عصر النهضة الأوروبية، بهدف اكتشاف معارف جديدة وإثراء الفكر الإنساني بمجالات المعرفة التقليدية في التعليم الجامعي. وكان التركيز آنذاك على الأبحاث الأساسية وبخاصة في العلوم الرياضية.

إلا أن التزاوج بين البحث العلمي والتدريس كان شبه معدوم، فالأساتذة كانوا يقومون بهاتين المهمتين: التعليم بمناهج تكاد تكون مستقرة وثابتة، والبحث العلمي لأغراض ترقيةهم ونشر أبحاثهم، أي أن المهمتين كانتا مستقلتين استقلالاً تاماً.

وعند بدء الثورة الصناعية والتكنولوجيا ساهمت بعض الجامعات من خلال برامج البحث العلمي والأبحاث التطبيقية الموجهة في خدمة الصناعات، وتطويرها وبخاصة العسكرية منها، كما حصل في ألمانيا في مطلع القرن العشرين، ولكن على نطاق محدود.

واستمر هذا التوجه بدرجات متفاوتة بين الجامعات من بلد لآخر، حيث كان التوجه متسارعاً في أمريكا وبطياً في أوروبا، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية

القرن العشرين وبدء الثورة العلمية والتكنولوجيا وما صاحبها من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية هائلة بدأت بعض الجامعات تستجيب لهذه المستجدات وتخرج عن دورها التقليدي، وصورتها كبرج عاجي يقتصر العمل فيه على التعليم والبحث العلمي، إلى مجال جديد رحب وخصب أطلق عليه مصطلح الخدمة العامة، تتصدى من خلاله الجامعة لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعها، خارج أسوارها وتحسس الحاجات التعليمية والتدريبية والثقافية لهذا المجتمع والعمل على تلبيتها، بحشد الطاقات والإمكانات الفكرية والفنية والمادية المتاحة لها (التل، ١٩٩٧، ٥٥٧).

إن خدمة المجتمع في الجامعة كما سبق وأشرنا ضعيف جداً بل قد يكون معدوماً في بعض الجامعات ومنها الجامعات اليمنية، وقد يكون السبب عدم فهم معنى الخدمة العامة في الجامعات وعدم تصور ذلك نظرياً وعملياً وهذا ما أكدته سعيد التل وزملاؤه بقولهم: ((ورغم استجابة بعض الجامعات ووعيها لدورها في الخدمة العامة، إلا أن مفهوم الخدمة العامة لا يزال غير واضح أو غير معروف على المستوى النظري عند الكثيرين من أساتذة الجامعات والمسؤولين عن أدارتها، وغير ممارس من الكثير من الجامعات على المستوى العملي)) (التل، ١٩٩٧، ٥٥٨).

ومقارنة تطبيق هذه الخدمة في جامعات العالم والجامعات العربية، نرى هناك تفاوتاً كبيراً في ذلك، حيث ((نجد أن التباين واضح في مدى استجابة هذه الجامعات الأوروبية، وبعضها مستجيب ومنفتح، استوعب هذا الدور وبلوره وطوره ووسع آفاقه، ليشمل الخدمة العامة على نطاق عالمي، كما هو الحال في الجامعات الأمريكية، أما الجامعات في دول العالم الثالث، فأغلبها غير مدرك لهذا الدور لأن القديم منها يسير أصلاً على النهج الأوربي، والحديث منها يسير على النهج الأمريكي، وفي كلتا الحالتين لم يتسن لهذه الجامعات استيعاب هذا الدور وإدراك أهميته بشكل يمكنها من التكيف مع ظروفها السياسية والثقافية

والاجتماعية والاقتصادية والإسهام في خدمة مجتمعاتها وتطويرها))
(التل، ١٩٩٧، ٥٥٨).

الدراسات السابقة: دراسة الصاوي ، محمد وجيه (٢٠٠٠م) بعنوان: أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير)

هدفت الدراسة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة منها:

- ١) ما مدى اشتمال الأهداف لوظائف الجامعة ورسالتها؟
 - ٢) ما مدى اشتمال الأهداف لحاجات المجتمع، وطلبة الجامعة؟
- وأظهرت الدراسة أن أهداف الجامعات الخليجية في حاجة إلى إعادة صياغة..
وفي مجال الوظيفة الثالثة للجامعة وهي (خدمة المجتمع) التي لها علاقة بهذا البحث فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

((خدمة المجتمع : وهي الوظيفة الثالثة للجامعة رغم أهمية هذا الجانب لم تنص كثير من الجامعات صراحة في أهدافها على هذه الوظيفة من هذه الجامعات: الملك سعود، والجامعة الإسلامية، وجامعة الملك فهد، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام، وجامعة أم القرى. غير أن هناك جامعات أشارت بشكل غير مباشر إلى هذا الجانب مثل جامعة الملك سعود بصياغة عامة مثل (تفاعل دائم مستمر مع المجتمع السعودي)، وجامعة الملك فهد أكدت على (أن تسهم في تقدم المجتمع السعودي)، وجامعة الإمام تشير إلى: (تلبية حاجات البلاد الإسلامية إلى تخصصات..). وأكدت باقي الجامعات - خاصة جامعة السلطان قابوس - على (تطوير المجتمع والمحافظة عليه.. السعي إلى خدمة المجتمع العماني وتطويره... خدمة البيئة)).

وكذلك قانون الجامعات اليمنية الصادر عام ١٩٩٥م حدد بأن من أهداف الجامعات اليمنية خدمة المجتمع وتقوية الروابط بينها وبين المؤسسات

المجتمعية (كما سيأتي) لكن لا يوجد تطبيق على أرض الواقع بالمستوى المطلوب.

دراسة حسن، أميرة (٢٠٠٧) بعنوان: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ومن أهداف هذه الدراسة: إظهار المجالات التي يمكن تساعد في توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع وكشف الطرق والوسائل التي تستخدمها الجامعة لتحقيق التزاوج بينها وبين المجتمع.

ومما توصلت إليه هذه الدراسة:

أ - أن الحديث عن المجالات التي تعزز من توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع هي من أهم المجالات في تحقيق النجاح في المجالات المختلفة.. ومن هذه المجالات: الجامعة والعودة، الموجهات العامة للجامعة، الربط بين الجامعة ومشكلات المجتمع..

ب - أن هناك عدة طرق ووسائل تستخدمها الجامعة لتحقيق التزاوج بينها وبين المجتمع منها:

- ١) أهداف الجامعة لا بد أن تتلاءم مع المتطلبات الأساسية للمجتمع..
- ٢) التواصل بين الجامعة والمؤسسات العلمية في الدولة..
- ٣) تركيز الجامعة على الإمكانيات المحلية المتوفرة المادية والبشرية التي بدورها تركز على القيادة المحلية وتدريبها..
- ٤) الانفتاح على أفراد المجتمع والتعامل مع المزيد من مؤسساته وهيئاته المختلفة، والمساهمة في تقديم الحلول لمشكلاته.

دراسة الشيخي، عبد القادر (١٩٨٢) بعنوان: الجامعة في خدمة المجتمع - المراكز الجامعية لخدمة المجتمع، هدفت الدراسة إلى استعراض ماهية مراكز خدمة المجتمع ووصلت الدراسة إلى أن مراكز خدمة المجتمع لها دور في خدمة المجتمع في النواحي الصحية والدراسات الهندسية فيما يختص بالفرع العلمي، أما الفرع الإنساني فيضم الدراسات اللغوية والإدارية.

مجالات تقوية العلاقة بين الجامعات اليمنية والمجتمع : سيتناول الباحثان هنا سبل تعزيز العلاقة بين الجامعات اليمنية والمجتمع من خلال الوظيفة الثالثة فقط للجامعة وهي الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع في مجالات مختلفة. إن المكانة المرموقة التي تحتلها الجامعات في مجتمعاتها، تمنحها حق الريادة والتأثير، ويترتب عليها في الوقت نفسه مسئولية النهوض بالمجتمع المحيط بها وتنميته، وتتعرز العلاقة بين الجامعات والمجتمع من خلال قيام الجامعات بتقديم خدماتها للمجتمع من خلال مجالات متعددة منها:

أولاً: المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة والخاصة:

من المجالات التي تهتم بها الجامعة في خدمة المجتمع وتعزيز العلاقة بينها وبين المجتمع تنظيم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات واللقاءات العلمية، وهذا يتطلب وجود كوادر متخصصة من الهيئة التدريسية في شتى المجالات داخل الجامعة حتى تستطيع أن تنظم وتشارك في مثل تلك الفعاليات، داخل الجامعة أو خارجها. ووجود الكادر المتخصص يكون قادراً على إقامة مثل هذه الفعاليات بالدراسات والأبحاث التي يعدها في أي من هذه الفعاليات، وكذلك يكون قادراً على الحوار والنقاش وإثراء الموضوع بالأفكار المناسبة المدعمة بالأدلة والبراهين، كما أن المشاركة في مثل هذه الفعاليات من قبل الأساتذة والمختصين تكون سبباً لتنمية معارفهم وشهرتهم في تخصصاتهم، وتكون أيضاً فرصة للتعارف وتبادل الخبرات.

وتلك الفعاليات كالمؤتمرات والندوات والمحاضرات تناقش موضوعاً أو موضوعات خاصة أو عامة، تهتم المجتمع المحلي أو الإقليمي أو (الدولي) وقد تكون داخل الجامعة أو خارجها في المجتمع المحلي، أو مشاركة في أي دولة مهتمة بهذا الجانب.

وقد تعالج مثل هذه الفعاليات جوانب ومواضيع متعددة، كالجوانب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك.

((وقد يصاحب هذه المؤتمرات والندوات معارضة علمية، وثقافية، وصناعية، وزراعية وغيرها، مما يعتبر وسيلة لنقل صورة عن الحديث في عالم الصناعة والزراعة والتكنولوجيا في مختلف المجالات حيث تفتح هذه المعارض أبوابها على هامش المؤتمرات للرواد من داخل الجامعة ومن خارجها، وتوزع فيها المنشورات والإرشادات عن موجوداتها وكيفية الحصول عليها واستخدامها، فتصبح المعارض بذلك وسائل تعليمية توضيحية لنقل المعرفة والتكنولوجيا من عالم (لآخر)) (التل، ١٩٩٧، ٥٨٧) وهذه الفعاليات وما يصاحبها من أنشطة ومعارض وأبحاث تعد خدمة المجتمع من الأمور التي تقوي العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

ثانياً: الاحتفالات بالمناسبات العامة:

تقوم الجامعة عادة بتنظيم الاحتفالات بالمناسبات المختلفة، الدينية، والوطنية، والقومية، والعالمية، والجامعة تهتم بهذه المناسبات وإبرازها، وتقيمها داخل الجامعة وتدعو لها الأساتذة والطلبة والعاملين بالجامعة، كما تدعو لها من خارج الجامعة المكاتب والمؤسسات الحكومية والخاصة، والمنظمات والأحزاب، أو الشخصيات الاجتماعية وأفراد المجتمع ((ورغم أن مثل هذه الاحتفالات تحمل في ظاهرها مظاهر اجتماعية وطقوس معينة، إلا أنها في الحقيقة وسيلة لصياغة المواطن الصالح لمجتمعه وأمتة وللعالم أجمع، فمثل هذه المناسبات تفرس في نفوس الطلبة والمواطنين الانتماء للجامعة وللوطن وللأمة، وهي مظهر من مظاهر الاعتزاز الوطني أو الديني أو القومي دون تعصب أو غلو، كذلك تنمي هذه الاحتفالات روح التعاون والدافعية والمشاركة والحسن الجامعي والتآخي والعمل بروح الفريق)) (التل، ١٩٩٧، ٥٨٧).

وهذه الفعاليات التي تقيمها الجامعة لها دور كبير في تعريف المجتمع بأنشطة الجامعة، وإمكانياتها، وكذلك إبراز الاهتمام بالقضايا والمناسبات الدينية والوطنية والاجتماعية والمناسبات الإقليمية والعالمية، وقيام الجامعة بمثل هذه

الفعاليات يشجع طلبة الجامعة وأساتذتها على العطاء والإنتاج ومضاعفة الجهود خاصة عندما يجدون من الجامعة الدعم والتشجيع المادي والمعنوي. ومن خلال هذه المناسبات تشارك الجامعة مجتمعها المحلي داخل الجامعة وخارجها بفعاليات متنوعة مثل:

الفرق الفنية كالأناشيد الوطنية والدينية، وفرق المسرح، والفرق الرياضية، وفرق الجواله، والخدمات العامة، وكذلك المشاركة بالكلمات والآراء والأفكار. كما أن مثل هذه الفعاليات لها دور كبير في تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وإحساس المجتمع بأن الجامعة تهتم بالمناسبات المختلفة، وأنها تشارك المجتمع في هذه الفعاليات.

ثالثا: الخدمات الإرشادية والتوعوية: تعد الجامعة مؤهلة للقيام بهذه الخدمات لما يتوفر لها من طاقات بشرية وأجهزة، ويتم ذلك من خلال ((برامج وندوات ومحاضرات تعني بجوانب الإرشاد الأسري والتنشئة الاجتماعية، وبرامج التوعية الصحية بما في ذلك التوعية بأخطار المخدرات والكحوليات والتدخين وغيرها. ولا شك أن مثل هذه البرامج تولد شراكة تثقيفية من الجامعة بصفتها مركز إشعاع وتنوع علمي، وبين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، وكذلك إقامة جسور تعاونية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع)) (السلطان، ٢٠٠٥م، ١٢)، ويضاف إلى هذه الخدمات الإرشادية والتوعوية التي تقوم بها الجامعات: الدعوة الإسلامية، والقضايا الدينية والجماعية.

رابعا: البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

من المعروف أن مجال البحث العلمي من أهم الروافد التي يمكن للجامعة أن تقدم من خلالها خدمة للمجتمع ، حيث يوسع الآفاق للتراف على مشكلات المجتمع وقضاياها

لكن مشاريع البحوث العلمية في الجامعات اليمنية ومراكزها تعاني من ضعف في تمويلها ومن ثمّ إما أن يتم إلغاؤها أو يقتصر على عدد محدود من هذه

المشاريع. ولو نظرنا في قوائم ما ينفق على البحث العلمي في عالمنا الإسلامي مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة فربما أصبنا بنوع من خيبة الأمل، إذ سنكون في ذيل القائمة. على الرغم من أن كثيراً من الدراسات خلصت إلى أن أكبر استثمار مريح هو الاستثمار في البحث العلمي، واتضح من نتائج هذه الدراسات أن ما ينفق من أموال على التعليم والبحث العلمي يتم تعويضه خلال ٩ أو ١٠ سنوات في حين أن تعويض القروض الطبيعية التي تؤخذ من أجل التنمية تحتاج إلى فترة تتراوح بين ١٢ - ١٨ سنة، وأن برامج استصلاح أراضٍ جديدة لا يمكن أن تُسدَّ نفقاته قبل ١٢ - ١٥ سنة (سفر، ١٩٨٤، ١٣٣).

وتشير في هذا الصدد بعض الدراسات إلى أن الدول المتقدمة صناعياً تنفق ما بين ٤ و ٣٪ من إجمالي ناتجها القومي في توظيف البحث العلمي من أجل التنمية على حين أن الدول الإسلامية لا يتعدى ما تنفقه في هذا المجال ٠.٣٪ (النجار، ١٩٨٩، ٢٦).

ولقد أدى ضعف الإنفاق على البحث العلمي إلى ركود حركة الثقافة وقلّة أعداد الكتب والعلماء الناشرين في العالم الإسلامي، وهذا انعكس بطبيعة الحال سلباً على خدمة المجتمع ودراسة مشاكله وحلها عن طريق البحث العلمي.

خامساً: المرافق والتسهيلات الجامعية:

تشتمل الجامعة عادة على مرافق وتجهيزات وخدمات كثيرة، ومن خلال هذه الأشياء تقدم الجامعة خدمات متميزة للمجتمع، ومن ذلك: الملاعب الرياضية، بأنواعها، والصالات الرياضية، والمساح، وقاعات الاجتماعات والاحتفالات التي تستخدم أيضاً من قبل المجتمع، وكذلك النشاطات الثقافية والفنية والاجتماعية، والمطاعم والنوادي للعاملين وللأساتذة وللخريجين وللطلبة (إن حصر استخدام هذه المرافق والتسهيلات بأسرة الجامعة من أساتذة وإداريين وطلبة هدر لهذه الطاقات وهذه الإمكانيات، فلا بد من تعظيم المردود من هذه

الاستثمار بإتاحة الفرصة للمجتمع المحلي للاستفادة من هذه المرافق وهذه التسهيلات)) (التل، ١٩٩٧، ٥٨٦).

وهذه المرافق يمكن استخدامها في أوقات مناسبة كالفترات المسائية، والعطل الأسبوعية والسنوية والمناسبات، وتستخدم لأبناء الجامعة نفسها. وتستخدم أيضاً لفئات وأفراد من خارج الجامعة من أبناء المجتمع، من خلال عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات العامة لصالح مؤسسات أو هيئات أو منظمات أو نقابات أو اتحادات في تلك المرافق داخل الجامعة، إما مجاناً أو بمبالغ رمزية لتغطية نفقات عمال النظافة والصيانة، وقد يستفيد المشاركون في مرافق الجامعة من مطعم وبوفية الجامعات بأسعار الكلفة فقط.

إن مثل هذه الفعاليات والنشاطات داخل الجامعة من خلال استخدام المرافق والتجهيزات والتسهيلات من شأنه أن يعزز العلاقة بين المجتمع والجامعة، وتعرف المجتمع بكل فئاته على إمكانيات الجامعة وتوفرها للمرافق والتجهيزات والتسهيلات التي هي أيضاً في خدمة المجتمع.

سادساً: التعليم المستمر:

يعد هذا المجال الأكثر شيوعاً لمفهوم الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة للمجتمع، كما أن هذا المجال له دور مهم في تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ولأهمية هذا المجال أنشأت بعض الجامعات مراكز وإدارات خاصة للتعليم المستمر، والتعلم المستمر مجال واسع في التعليم والتدريب التي تقوم به الجامعة للمجتمع أفراداً وهيئات ومؤسسات، للكبار والصغار للرجال والنساء، للموظفين والمعلمين، للعاملين والعاطلين، وتقدم الجامعة هذه الخدمة داخل الجامعة، وخارجها، صباح ومساءً، في أوقات الدوام وخارجها، وفي العطل والإجازات الطويلة والقصيرة، ويتم ذلك (باتصال مباشر مع المتعلمين أو عن بُعد، وباستخدام وسائل الإعلام المختلفة وتكنولوجيا التعليم المتطورة، تقدمها للراغبين في إكمال دراستهم النظامية أو للراغبين في التعليم والتدريب في أي

مجال من مجالات الحياة التي يحتاجون إليها، للمختصين في حقولهم أو للمبتدئين الراغبين في تعلم شيء جديد، للراغبين في تعلم حرفة أو مهنة جديدة أو للراغبين في تغيير مسارات حياتهم المهنية والفنية بسبب ظروف العمل، إزاء ذلك كله تحاول الجامعة تقدير الخدمات التعليمية والتدريبية التي تلبي حاجات هذه الفئات المختلفة في المجتمع)) (التل، ١٩٩٧، ٥٧٠).

ومن الأنواع التعليمية والتدريبية التي تقدمها خدمة التعليم المستمر في الجامعة ما يأتي:

أ - الدراسة المسائية النظامية.

ب - التعليم عن بعد.

ج - دورات وبرامج مهنية ومتخصصة.

د - دورات فنية للعمال المهرة والفنيين.

هـ - دورات عامة لخدمة المجتمع.

سابعاً: الاستشارات والدراسات:

قيام الجامعة بتقديم الاستشارات والدراسات تعد قفزة نوعية في مجال التحديث والتطوير للمؤسسات العامة والخاصة، في أنواع مختلفة إدارية وفنية ومهنية، يقوم بهذا العمل أساتذة الجامعة المختصين ومختبرات ومعامل الجامعة، إن الجامعة تقوم بـ(تقديم الاستشارات العلمية للهيئات والشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية، وهذا لن يتم إلى إذا استوعبت الجامعات حاجات القطاعات الصناعية والعمرانية والتجارية من الخبرات والدراسات، وعملت على تلبيتها)) (بكار، ٢٠٠١، ٢٣٤) (إن إتاحة الفرص لأساتذة الجامعات للعمل كمستشارين أو باحثين أو إداريين في المؤسسات العامة والخاصة للدولة هو واجب وطني يترتب على الدولة القيام به، وسن التشريعات اللازمة لدعمه وتأكيد، وعلى الجامعة الاستجابة له ووضع كافة إمكانياتها في خدمته. وبغير ذلك ستبقى مؤسساتنا رهناً للممارسات التقليدية في إدارتها وقدرتها على التحديث

والتطوير، وغير قادرة على إحداث التغيير المنشود في أهدافها وإجراءاتها وأساليب إنتاجها)) (التل، ١٩٩٧، ٥٧٤).

إن الجامعة قادرة على القيام بهذا المجال ليس على المستوى الوطني فقط ولكن حتى على المستوى الإقليمي أو العالمي، فتجرى الدراسات وتقديم الاستشارات من خلال المشاركة الجماعية بلجان عمل أو المشاركة الفردية.

فعلى المستوى الوطني تقدم الجامعة الدراسات والاستشارات للمؤسسات والمقطاعات الحكومية والخاصة، ففي القطاع الحكومي تمارس الجامعة دورها الريادي في التحديث والتطوير في مؤسسات الدولة المختلفة فمثلاً تقوم الجامعة بإجراء الدراسات التي تساعد في تحديث وتطوير مؤسسات الدولة إدارياً ومالياً وفنياً، وذلك من خلال أساتذة الجامعة وبالتنسيق مع مسئولى تلك الأجهزة والمؤسسات والمعنيين.

أما القطاع الخاص فإن للجامعة دوراً كبيراً في هذا الجانب، حيث تقدم الدراسات والاستشارات في مجالات مختلفة كالمشاريع التجارية والصناعية والاقتصادية، حيث تستند الجامعة في البداية على معلومات صحيحة تستند عليها في إجراء دراسات لأي مشروع حتى تكون النتائج سليمة والتقييم والتطوير صحيحة لمثل هذه المشاريع، وهذا يعني أنه لا بد أن تكون لدى الجامعة قدرة على الدخول في مثل هذا العمل، وأن يكون لدى أساتذة الجامعة خبرة ومعرفة فنية وعلمية، ومتابعتهم لكل جديد، ومشاركتهم في المؤتمرات والاستشارات وتبادل الخبرات محلياً وإقليمياً وعالمياً.

إن الجامعة قادرة على القيام بالدراسات والاستشارات من خلال كلياتها المختلفة، مثلاً كلية التربية تستطيع المشاركة في الدراسات التي تساعد في تطوير وتحديد العملية التربوية على مستوى الوطن، فتشارك مثلاً في تقييم وصلاحيات المدخلات والعمليات والمخرجات للنظام التربوي، وتقديم الاستشارات اللازمة لتطوير هذا النظام.

وكلية الاقتصاد قادرة على تقديم الدراسات والاستشارات في مجال دراسة الجدوى في المشاريع الاقتصادية ومدى نجاحها من عدمه، وكذلك باقي الكليات العلمية والمهنية والإنسانية قادرة على تقديم الدراسات والاستشارات في مجال تخصصها من خلال أساتذتها المتخصصين والتميزين.

أما على المستوى الإقليمي والعلمي فإن بعض الجامعات ذات الشهرة المتميزة والجودة العالية، تعقد اتفاقيات وعقود مع مؤسسات ومنظمات وهيئات خارج الوطن، بغرض تقديم الاستشارات وإجراء الدراسات لتطويرها وتحديثها وتقييمها، كما تقوم بعض الجامعات بتشجيع أساتذتها على العمل خارج الوطن في مراكز استشارية وبحثية مساهمة منها في خدمة المجتمع الإقليمي والعالمي، ولتأهيل أساتذتها بالخبرات اللازمة.

ثامنا: الرعاية الصحية:

عادة تقوم الجامعات العريقة بتقديم خدماتها للمجتمع، ومن ذلك الرعاية الصحية، سواء عن طريق مستشفياتها التعليمية، أو مراكزها الصحية، أو المعلمين والمتعلمين والمتدربين في مجالات الصحة، وتقدم الجامعات الخدمات الصحية للمجتمع للزود والأسرة والمجتمع.

تجارب عربية في قيام الجامعات بخدمة المجتمعات : اهتمت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بالجامعات، وسعت إلى تحسين الجامعات وتطويرها من خلال الاهتمام بجودة مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، فأدخلت بعض الجامعات في الدول المتقدمة خدمة المجتمع بأساليب مختلفة داخل الجامعة وخارجها، ونجحت نجاحاً باهراً في هذا الجانب.

لكن بعض الجامعات في الدول النامية والعربية منها واجهت تحديات ومشكلات في تطبيق خدمة المجتمع، فهي وإن كانت تسعى إلى تطبيقه بشكل أفضل مما هو عليه الآن، إلا أنها تواجه بعض التحديات، والصعوبات، والسلبيات، فالاهتمام

بخدمة المجتمع وإن وجد فهو بشكل ضعيف جداً، وهذا لا يمنع من وجود جامعات مهتمة جداً بخدمة المجتمع.

ومن هنا، فإن على جميع الجامعات أن تسعى إلى تطبيق خدمة المجتمع في كل المجالات وبكل الأساليب الممكنة، وذلك من خلال القضاء على السلبيات الموجودة في الجامعات، ومن خلال تطوير وتحسين كل مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها. ونذكر هنا تجارب بعض الدول العربية في الاهتمام بتقوية العلاقة بين الجامعات والمجتمع من خلال الخدمات المتميزة التي تقدمها الجامعات للمجتمع كما يأتي:

١ - جامعة الملك عبد العزيز: أنشأت جامعة الملك عبد العزيز في عام ١٤١٨هـ (عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر) وتعتبر خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الملك عبد العزيز إحدى المراكز المهمة في خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية، لقد أولت الجامعات السعودية بما فيها جامعة الملك عبد العزيز خدمة المجتمع والتعليم المستمر اهتماماً بالغاً فأنشئت بها العمدات المستقلة لتنظيم كل ما له صلة بالعلاقة بين المجتمع والجامعة، وتسعى العمادة إلى عمل كل ما من شأنه النهوض بالمجتمع في سائر نواحيه تلبية لحاجاته ومتطلباته وذلك من خلال:

- توفير برامج في مجال الخدمات التعليمية والتدريبية وبرامج التعليم المستمر في شكل دورات وبرامج تأهيلية تطويرية وتدريبية لتنمية القوى البشرية بالمملكة على مختلف مستويات تأهيلها، إضافة إلى تقويمها وتقديم المساعدات المهنية والمساندة العلمية.

- نشر الثقافة والمعرفة والوعي العلمي والتقني لمختلف قطاعات المجتمع.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات وورشات العمل ونشر المعلومة بواسطة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بهدف نشر الوعي العام بين أفراد المجتمع بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

٢ - جامعة النجاح الوطنية: جامعة النجاح الوطنية في فلسطين من الجامعات التي اهتمت بخدمة المجتمع، حيث أنشأت (مركز الخدمة المجتمعية) والذي من خلاله تقدم الخدمات المتميزة للمجتمع، لقد أسست الجامعة ١٥ مركزا علميا وبحثيا وجدت لخدمت الطلبة والمجتمع المحلي. ويبلغ عدد طلبة الجامعة حوالي ١٥٠٠٠ طالبا وطالبة، تشكل الطالبات نسبة ٥٦% من المجموع الكلي. تقوم رسالة جامعة النجاح الوطنية كغيرها من الجامعات على تحقيق الجانب الأكاديمي والجانب الخدماتي المجتمعي. من خلال الإسهامات التالية:

- رفد مؤسسات المجتمع المحلي بالكفاءات.
- الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجامعة من خلال مراكزها العلمية والبحثية.
- إذاعة صوت النجاح.
- برنامج التبادل الشبابي زاجل: يقوم على أساس استضافة العديد من العناصر الشابة والقيادية في المجتمعات المحلية والعربية والعالمية.
- مساق خدمة المجتمع في الجامعة: تخصص الجامعة ضمن خطتها التدريسية مساق يسمى خدمة المجتمع وهو لكافة طلبة الجامعة، وقد أوكلت الجامعة مركز الخدمة المجتمعية بتنظيم الطلبة المسجلين في المساق.
- التوعية المجتمعية وتقديم الاستشارات من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- المشاركة في المؤتمرات والأنشطة التي تقيمها مؤسسات المجتمع (الحمد لله ، ٢٠٠٦ ، أنت).

٣ - الجامعة الأردنية: الجامعة الأردنية من الجامعات العربية التي اهتمت بخدمة المجتمع، فقد أنشأت لهذا الغرض (مكتب خدمة المجتمع)، واعتبرت خدمة المجتمع مقرورا إجباريا للتخرج (دون دفع رسوم) يدرسه جميع طلبة البكالوريوس بالجامعة الأردنية. وقد أصدرت الجامعة في ٢٠٠٢م لائحة تعليمات

باسم (تعليمات خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية)، وقد حددت التعليمات أهداف متطلب خدمة المجتمع، ومهام المكتب، حيث أن مكتب خدمة المجتمع لا يقتصر دوره على الإشراف على المتطلب المقرر ولكن أناطت التعليمات بالمكتب أيضا مهام الإشراف على خدمة المجتمع المتمثلة فيما يأتي:

- أ - عقد ورشات عمل مفتوحة لطلبة السنة الأولى.
- ب - في الجامعة تغطي موضوعات مختلفة مثل: المواطنة، الديمقراطية، الجامعة والمجتمع الجامعي، سلوك الطالب الجامعي،
- ج - مهارات التعليم، خدمة المجتمع، مهارات الاتصال، ويكون حضور هذه الورشات اختياريا تطوعياً للطلبة.
- د - الإعلان في بداية كل فصل دراسي عن المشاريع المعتمدة في الجامعة لخدمة المجتمع، وتحدد في هذا الإعلان طبيعة المشروع ومكان وتاريخ تنفيذه، والعدد الذي يحتاجه تنفيذ المشروع على أن يتقدم الطالب للمكتب لتسجيل اسمه بالمشروع الذي يرغب المشاركة فيه.
- هـ - إرسال كشف بأسماء الطلبة الذين أنجزوا متطلب خدمة المجتمع في نهاية كل فصل دراسي إلى وحدة القبول والتسجيل (مجلس العمداء، ٢٠٠٢).
- ٤ - جامعة القديس يوسف اللبنانية: أحد الأدوار المهمة للجامعة هو التزامها بالمحيط الذي ترتبط به، وتجربة الجامعة اليسوعية اللبنانية تأتي من خلال المركز الجامعي للصحة العائلية والمجتمعية، وهي تأكيد لهذا الدور، وهي بالطبع ليست التجربة الأولى في هذا المجال؛ فقبله جاء مركز طب الأسنان، وغيره..

والخدمات التي يقدمها المركز الجامعي للصحة العائلية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية على النحو التالي (سعد الدين، ٢٠٠٧م، ٢٢):

- ١ - الخدمات الطبية.
- ٢ - الخدمات التمريضية.
- ٣ - الخدمات الاجتماعية.
- ٤ - الخدمات الغذائية.
- ٥ - الخدمات الوقائية والصحية.

تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات وواقع التعليم الجامعي في اليمن : قبل الولوج في مسألة توصيف واقع التعليم الجامعي وتشريحه تجدر الإشارة أن الأنموذج الذي يعينني في هذه الدراسة وهو المستهدف بهذا التوصيف هو أنموذج الجامعات اليمنية.

ومن ثم أرى ضرورة التعرض للعوامل التي أعاققت تطبيق خدمة المجتمع مع التطرق لإشكاليات التعليم الجامعي في الوطن العربي، وتخصص الحديث عن المظاهر السلبية لواقع التعليم الجامعي بنموذج للدراسة هو الجامعات اليمنية.

١) العوامل التي أعاققت تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية:

هناك عوامل متعددة أسهمت في وجود بعض الإشكاليات أو الأزمات في التعليم الجامعي في اليمن، والتي تجعل من معالجتها وتصحيحها أمراً لا بد منه من أجل تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ومن أبرز تلك العوامل ما يلي:

- ١ - ندرة أو شح التمويل.
- ٢ - انعدام ارتباط محتوى وطرائق التدريس الجامعي بحاجات المجتمعات لاسيما في عصرنا الحالي الذي يشهد تطورات متسارعة في مجال المعرفة بوجه عام، ومجال تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص.
- ٣ - بطالة خريجي الجامعات أو البطالة المقنعة للخريجين.

٤ - المطالبة الاجتماعية بأن تتحمل الجامعات المسؤولية، وضرورة خضوعها لنظام الرقابة والمساءلة الإدارية.

٥ - الضغوطات الاجتماعية على مؤسسات التعليم الجامعي لكي تحقق مبدأ الكلفة/ الفاعلية (الخطيب، ٢٠٠١، ٢٥١).

وسيحاول الباحث هنا الإشارة باختصار إلى السلبيات الموجودة في التعليم العالي في اليمن وخاصة الجامعات والتي قد تعيق الجامعة عن تقديم خدماتها للمجتمع ومن ذلك ما يأتي:

- ١ - ضعف التمويل الجامعي.
- ٢ - ضعف تسويق الخدمات الجامعية.
- ٣ - الأوضاع العلمية والمهنية للأستاذ.
- ٤ - ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.
- ٥ - علاقة الجامعات اليمنية بغيرها من المؤسسات شبه معدومة.
- ٦ - فقدان التنافس بين الجامعات تعليميا وإداريا وفنيا..
- ٧ - تدني مستوى النشاطات والمبادرات الجامعية.
- ٨ - ضعف الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- ٩ - غياب استراتيجيات تطوير وتنمية أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات.
- ١٠ - ضعف الحافز لدى أعضاء هيئة التدريس.
- ١١ - كثرة الأعباء الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس.

٢) وسائل وأدوات تساعد الجامعات في تطبيق خدمة المجتمع من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات:

إن الجامعة التي تستطيع القيام بتقوية العلاقة بينها وبين المجتمع من خلال تقديم الخدمات المتميزة في شتى المجالات هي تلك الجامعة التي تطبق إدارة الجودة الشاملة من خلال التحسين والتطوير لمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، ((ولن يكون بمقدور الجامعات أن تقوم بهذا كله على نحو جديد ما لم تتم إعادة

تنظيمها من جديد من خلال إجراء تغييرات جذرية كثيرة في كل أوضاعها، إلى جانب: إعادة رسم أهدافها على نحو أكثر شمولاً ووضوحاً)) (بكار، ٢٠٠١، ٢٣٥) ومن أهم وسائل إدارة الجودة الشاملة وأدواتها في الجامعات، التي تساعد بشكل كبير على تطبيق خدمة المجتمع ما يأتي(النجار، ١٩٨٩، ٧٨):

- ١ - التدريب والتعليم المستمر
- ٢ - التقييم الذاتي.
- ٣ - التركيز على خدمة المجتمع.
- ٤ - المشاركة في اتخاذ القرارات.
- ٥ - التخطيط والتوجيه.
- ٦ - القيادة الديمقراطية.
- ٧ - حلقات الجودة وروح الفريق.
- ٨ - الاتصالات.
- ٩ - المكافآت والحوافز.
- ١٠ - التعاون بين القيادات والكليات.
- ١١ - التجديد والتحسين المستمر.
- ١٢ - قياس الجودة بصفة دورية.
- ١٣ - الاعتراف بالأداء الفعال.
- ١٤ - الرؤية الثقافية.
- ١٥ - المقارنات التجديدية.
- ١٦ - التكامل مع العمل.
- ١٧ - إدارة العمليات والتحسينات.
- ١٨ - المنافسة مع الجامعات الأخرى.
- ١٩ - تطبيق التفكير المنتظم.
- ٢٠ - مراقبة وتوكيد الجودة.

إن تلك الأدوات مهمة جداً بوصفها آليات ومعايير لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات، وهي معايير شاملة ومتنوعة، وجديرة بالدخول في المنافسة إذا ما طبقت وروقت تطبيقها، وجودتها.

وبعض الجامعات المتقدمة نجحت في إدارة الجودة الشاملة من خلال تلك الآليات، والمعايير، لأن هذه المعايير، والآليات يمكن قياسها، والتأكد من جودتها بصفة مستمرة، ودورية، من أجل الوصول إلى التحسين والتطوير المستمرين.

٣) آلية تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية:

ينبه الباحثان إلى أن مجرد الدعوة لاستخدام نظام فعال، وجيد لا يكفي إذ لا بد من تطبيق هذه الدعوة على أرض الواقع، ولعل أبرز ما يواجه هذه الدعوة التي نادى بها بعض الجامعات العربية هي آلية التطبيق، ويقترح الباحث الآلية الآتية

لتطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية من أجل تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

- ١) إنشاء قطاع أو مركز رئيسي لخدمة المجتمع في وزارة التعليم العالي، وبرئاسة وزير التعليم العالي في الدولة.
- ٢) يكون لهذا القطاع أو المركز فروع أو عمادات ممثلة له في الجامعات ويكون على اتصال مباشر معه، كما هو في بعض الجامعات العربية والأجنبية.
- ٣) تمنح هذا العمادة أو المركز صلاحيات واسعة في مجالات عدة، وتكون لهذه المراكز موارد مالية خاصة بها لتتمكن من إدارة أعمالها وتقديم خدماتها بالشكل المطلوب.
- ٤) تنشأ في كل كلية نيابة أو إدارة خاصة بخدمة المجتمع، تتبع العمادة أو المركز المختص بخدمة المجتمع، وترفع له التقارير الدورية.
- ٥) تفعيل التوازن بين مبدأي الثواب والعقاب في تقديم الخدمات للمجتمع وتعزيز العلاقة معه.
- ٦) تكون هذه العمادات أو المراكز في الجامعات ملزمة برفع تقارير مفصلة دورية عن عملها إلى القطاع أو المركز الرئيسي بوزارة التعليم العالي مع متابعة هذه التقارير والتدقيق فيها.
- ٧) بناء نظام للمكافآت والمحفزات وبشكل سنوي للجامعات والكليات التي تعتمد وبدرجة متميزة أساليب خدمة المجتمع وربطه بالجامعة.

نشأة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وتطوره وأهدافه :

أولاً : نشأت الجامعات اليمنية وتطورها:

كانت اليمن محرومة من التعليم العالي الحديث بل من التعليم العام قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في الشمال، وقبل الاستقلال عام ١٩٦٧م في الجنوب، ومنذ ذلك الحين بدأت اليمن في توسيع وانتشار التعليم العام ، كما أنه منذ ذلك

التاريخ بدأ التفكير في إنشاء التعليم العالي نظرا للحاجة إليه ، وليواكب مخرجات التعليم العام.

كما شعرت وزارة التربية والتعليم في صنعاء وعدن بالإقبال المتزايد على التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية ، وأصبحت في حاجة ماسة إلى معلمين وإداريين تربويين للتدريس في تلك المدارس ، كما أن بعض مؤسسات الدولة كانت في حاجة إلى كوادر متخصصة للعمل فيها بدلا من الاعتماد على غير اليمنيين ، فبدأ التفكير والإعداد لإنشاء كلية للمعلمين في كل من صنعاء وعدن ، تتولى ان تخريج المعلمين المؤهلين للتدريس في المرحلتين الأساسية والثانوية.

وكانت هاتان الكليتان اللتان فتحتا عام ١٩٧٠م هما النواة الأولى لإنشاء كل من جامعتي صنعاء وعدن، ثم توالى افتتاح الكليات والأقسام في الجامعتين إلى قيام الوحدة المباركة عام ١٩٩٠م.

وبعد تحقيق الوحدة المباركة تم إنشاء عدة جامعات أخرى حكومية وأهليه على مستوى اليمن كله وصل عددها إلى الآن (٢٨) جامعة، منها (١٠) جامعات حكومية إلى عام ٢٠٠٩م ، (١٨) جامعات أهلية .

لهذا بدأت الجامعات الأهلية في اليمن بعد الوحدة المباركة حيث أنشئت أول جامعة أهلية عام ١٩٩٢م ثم تتابع إنشاء الجامعات الأهلية حتى وصل عددها في العام ٢٠٠٩م إلى (١٧) جامعة إضافة إلى كليتين خيريتين ، تحتوي الجامعات الخاصة على (٦٦) كلية نظرية وعلمية .

والدرجات التي تمنحها الجامعات والكليات الحكومية والأهلية هي : درجة الدبلوم المتوسط لمدة سنتين ودرجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات في التخصصات الإنسانية والاجتماعية ومن خمس إلى ست سنوات في تخصصات الهندسة والطب البشري والصيدلة وطب الأسنان، ودبلوم تأهيلي بعد البكالوريوس لمدة سنة، ودبلوم عالي لمدة سنتين، ودرجة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات.

جدول رقم (٢٧) يوضح نشأة وتطور الجامعات الحكومية لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م

م	اسم الجامعة	سنة التأسيس	عدد كليات	عدد أقسام	عدد الطلاب	التدريسيين يمني + غير يمني
١	جامعة صنعاء	١٩٧٠	١٨	١١٥	٧٣٦٠٧	٢٠٦٧
٢	جامعة عدن	١٩٧٠	٢٠	١١٠	٢٩٠٧٠	١٦١٩
٣	جامعة تعز	١٩٩٤	١٢	٨٦	٢٧٣٥٨	٧٢٥
٤	جامعة الحديدة	١٩٩٥	١٣	٥٠	١٦٧٤٦	٥٥٠
٥	جامعة إب	١٩٩٦	٨	٤٩	١٠٥٢٩	٣٨٩
٦	جامعة ذمار	١٩٩٧	١٣	٥٦	١٥٣٩٥	٦٢٧
٧	جامعة حضرموت	١٩٩٧	١٣	٣٧	٩٩٩٤	٦٦٦
٨	جامعة عمران	٢٠٠٧	٧	٣٥	٢٣٣٥٣	٢٣٧
	الإجمالي		١٠٤	٢٤٨	٢٠٦٠٥٢	٦٨٨٠
	عدد الإناث منهم				٦٤١٩٤	١١٦٠
	نسبة الإناث				%٣١,٢	

من خلال الجدول السابق الخاص ببيانات عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م نجد أن عدد الجامعات الحكومية (٨) جامعات ، وبعد ذلك فتحت جامعتان: جامعة البيضاء المتفرعة من جامعة ذمار فتحت عام ٢٠٠٩م، وجامعة حجة المتفرعة من جامعة عمران فتحت عام ٢٠١٠م.

ونجد أن عدد الكليات في الجامعات الحكومية (١٠٤) كلية تحتوي على (٢٤٨) قسما فيها (٢٠٦٠٥٢) طالب وطالبة.

ونجد أن إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات الحكومية (يمنيين وغير يمنيين) بلغ (٦٨٨٠) عضوا، منهم (٧٢٣) عضوا غير يمنيين. ولذلك فإن هيئة التدريس ومساعدتهم اليمنيون فقط في الجامعات الحكومية بلغ (٦١٥٧) منهم (٥٠٩٦) ذكور، و (١٠٦١) إناث.

كما يشمل إجمالي هيئة التدريس المساعدة (مدرسين ومعيدين) عدد (١٤٧٨) عضوا موفدين لدراسة الماجستير والدكتوراه في الخارج.

وتجدر الإشارة أنه توجد إلى جانب الجامعات الحكومية (العشر) توجد أيضا جامعات أهلية وعددها إلى العام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ م (١٦) جامعة، وفيها (٦٤) كلية و (٢٥٥) قسم، وفيها (٦٨٧٧٥) طالب وطالبة، الإناث منهم (١٦٧٤٨) طالبة، بنسبة ٢٤,٤ %.

وبلغ إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات الأهلية للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م بلغ (١٩٤٠) عضوا، منهم (١٧٤٤) ذكور، و(١٩٦) من الإناث بنسبة (٩٠,٤%) و(٩,٦%) على التوالي (المجلس الأعلى لتخط التعليم، ٢٠١٠، ٦٦ - ٨١).
جدول رقم (٢٧) يوضح تطور الجامعات الأهلية لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م

م	اسم الجامعة	سنة التأسيس	عدد كليات	عدد أقسام	عدد الطلاب
١	جامعة العلوم والتكنولوجيا	١٩٩٢	٥	٤٩	٢٨٨٠٧
٢	جامعة الإيمان	١٩٩٣	٤	١٥	٤٥٨١
٣	الجامعة اليمنية	١٩٩٣	٤	٢٢	٨٦٦٠
٤	جامعة دار العلوم الشرعية	١٩٩٤	٤	٤	١١١٧
٥	الجامعة الوطنية	١٩٩٤	٦	٢٤	٨٤٦٣
٦	جامعة سبأ	١٩٩٤	٥	٢٠	٦٠٦٠
٧	جامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية	١٩٩٤	٤	١٩	١١٧٦
٨	جامعة الأحقاف	١٩٩٤	٥	١٠	١٢٠٤
٩	جامعة الملكة أروى	١٩٩٦	٥	١٨	١٨٥٦
١٠	جامعة الأندلس للعلوم والتقنية	٢٠٠٣	٣	٨	١٣٢٤
١١	جامعة المستقبل	٢٠٠٤	٣	١٢	٢٤١٤
١٢	جامعة العلوم الحديثة	٢٠٠٤	٢	٩	١٥١١
١٣	الجامعة اللبنانية الدولية	٢٠٠٦	٤	٢٢	٥٥٧
١٤	جامعة العربية للعلوم والتقنية	٢٩٩٧	٤	٦	٢٢٤
١٥	جامعة آزال للعلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٧	٢	٦	٢١٧
١٦	جامعة اليمنية الأردنية	٢٠٠٨	٤	١١	٦٠٤
	الإجمالي		٦٤	٢٥٥	٦٨٧٧٥
	عدد الإناث منهم				١٦٧٤٨
	نسبة الإناث				٢٤,٤%

من خلال الجدول السابق الخاص ببيانات عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نجد أن عدد الجامعات الأهلية (١٦) جامعة، وبعد ذلك فتحت (جامعة دار السلام) عام ٢٠٠٩م.

ونجد أن إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات الأهلية للعام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بلغ (١٩٤٠) عضواً، منهم (١٧٤٤) ذكور، و(١٩٦) من الإناث، بنسبة (٩٠.٤%) و(٩.٦%) على التوالي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ٢٠١٠م (٦٦ - ٨١)).

ويلاحظ على الجامعات الأهلية ما يلي:

- ١) ست جامعات أهلية تجارية من أهدافها الربح والإستثمار .
- ٢) جامعتان أهليتان خيريتان (جامعة الإيمان + جامعة الأحقاف) الدراسة فيهما مجاناً بدعم من أهل الخير ، وتركزان على العلوم الشرعية .
- ٣) توجد إضافة إلى الجامعات الأهلية كليتان خيريتان مجانيتان هما :
 - أ - الكلية العليا للقرآن الكريم ، ومقرها صنعاء .
 - ب - كلية العلوم الشرعية ، ومقرها الحديدة .
- ٤) كل الجامعات الأهلية مقرها العاصمة صنعاء ماعدا الجامعة الوطنية مقرها تعز وجامعة الأحقاف مقرها حضرموت /سيئون.

ثانياً: أهداف الجامعات اليمنية وتأكيداً على خدمة المجتمع:

تهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية منتمين لوطنهم وأمتهم متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية، مطلعين على تراث أمتهم وحضاراتها معتزين بهما، ومتطلعين للاستفادة الواعية والإفادة من الحضارة العربية الإسلامية ومن التراث الحضاري الإنساني إجراء البحوث العلمية وتشجيعها، وتوجيهها لخدمة المجتمع للمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفضول وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات

والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها . كما تعمل الجامعات بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية:

- ١) إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء....
- ٢) العناية باللغة العربية وتدريبها وتطويرها وتعميم استعمالها كلفة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسائله.
- ٣) تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أم الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
- ٤) الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع.
- ٥) تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.
- ٦) الإسهام في رقي الآداب والفضون وتقديم العلوم.
- ٧) إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر بما لا يتعارض مع الإسلام وقيمه السامية، ومثله العليا.
- ٨) تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.
- ٩) توثيق الروابط العلمية، والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

- ١٠ تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.
- ١١ المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات الدولة وأجهزتها والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.
- ١٢ رفع كفاءة العاملين في مؤسسات الدولة وأجهزتها والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠١٠، ٦).
- ١٣ من خلال تلك الأهداف نجد أنها أكدت على خدمة المجتمع في شتى المجالات، لكن على الواقع العملي والخدمة الاجتماعية نلاحظ ضعفا في تحقيقها، فالمجتمع لم يلمس من الجامعات مع كثرتها وتنوع تخصصاتها إلا التعليم التقليدي ، أما تقديم الخدمات للمجتمع ومؤسساته فهو ضعيف جدا، اجتماعيا واقتصاديا وتنمويا.

الختام :

أهم النتائج ؛ لقد توصل الباحثان من خلال البحث إلى عدد من النتائج أهمه

- (١) إن للتعليم العالي دورا مهما في خدمة المجتمع وحل مشاكله
- (٢) أهمية دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنميته اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا
- (٣) تحديد أهم المجالات الخدمية التي يمكن أن تقدمها الجامعة للمجتمع، والتي توثق العلاقات بين الجامعات والمجتمع في اليمن ومنها:
 - المؤتمرات والندوات. - المحاضرات العامة والخاصة. - الاحتفالات بالمناسبات العامة. -الخدمات الإرشادية والتوعوية. - البحث العلمي في الجامعات اليمنية. -المرافق والتسهيلات الجامعية. - التعليم المستمر. - الاستشارات والدراسات. -الرعاية الاجتماعية والصحية.
- (٤) تحديد أهم العوامل والأسباب الموجودة في التعليم العالي في اليمن وخاصة الجامعات والتي قد تعيق الجامعة عن تقديم خدماتها للمجتمع ومن ذلك: ضعف التمويل الجامعي. - ضعف تسويق الخدمات الجامعية. - تردّي الأوضاع العلمية والمهنية والاقتصادية للأستاذ الجامعي. - ضعف الاهتمام بالبحث العلمي. - تدني مستوى النشاطات والمبادرات الجامعية.
- (٥) ضعف الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل...
- (٦) اقتراح آلية تساعد على تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية، وتعزيز وتوثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمع في اليمن.
- (٧) إيراد بعض التجارب العربية التي اهتمت جامعاتها بخدمة المجتمع للاستفادة منها لجامعاتنا اليمنية..
- (٨) تحديد الوسائل والأدوات التي تساعد الجامعات في تطبيق خدمة المجتمع، والتي من أهمها تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات.

٩) التعرف على نشأة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وتطوره وأهدافه التي تؤكد نظريا على خدمة المجتمع..

التوصيات والمقترحات:

أهم التوصيات والمقترحات التي توصل إليها الباحثان من خلال البحث ما يأتي:

- تحويل دور الجامعات اليمنية من دور تقليدي يختص بالتدريس فقط إلى دور متكامل يهتم أيضا بالبحث العلمي وخدمة المجتمع ...
- زيادة الوعي بمفهوم خدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي لمجتمع العاملين في هذه المؤسسات وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ...
- التركيز على إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات وزارة التعليم العالي من أجل ضبط عناصر النظام التربوي بكافة جوانبه وعناصره ،
- الربط بشكل جاد وتحقيق ما بين الجامعات وعمليات التنمية في كافة المجالات والقطاعات وتحويلها إلى فعل يتغلغل إلى صلب النظم التربوية وربطها بالإنتاج بشكل عقلائي فعلي
- العمل على الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات من حيث توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي وإيجاد المناخ الملائم لإطلاق الطاقات الإبداعية في الجامعة
- تفعيل وتوثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمع من خلال المشاركة في مختلف الفعاليات والأنشطة والمساهمة في مختلف المناسبات مساهمة فعالة وفتح الجامعات أمام المجتمع والاحتفالات وعقد الدورات والندوات.
- اقتراح إجراء دراسة تتناول مساهمة الجامعة في توثيق الصلة بينها وبين المجتمع في وجهة نظر أفراد المجتمع والطلبة
- اقتراح إجراء دراسة للمعوقات التي تحد من إنجاح الجامعة في توثيق علاقتها بالمجتمع ووضع الحلول المناسبة .

والله نسأل التوفيق والسداد في القول والعمل

قائمة المراجع

- (١) باعباد، علي هود: التعليم في الجمهورية اليمنية، ط٧، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ٢٠٠٣م.
- (٢) بكار، عبد الكريم: حول التربية والتعليم، ط١، دمشق: دار القلم، ٢٠٠١م.
- (٣) التل، سعيد وآخرون: قواعد التدريس في الجامعة، ط١، عمان: دار الفكر، الأردن، ١٩٩٧م.
- (٤) حسن، أميرة محمد علي أحمد: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وثائق المؤتمر التربوي السادس، (التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية)، مجلة البحرين، جامعة البحرين، كلية التربية، المجلد الأول، ٢٠٠٧م.
- (٥) الخطيب، أحمد: الإدارة الجامعية (دراسة حديثة)، ط١، الأردن: إربد، مؤسسة حمادة، ٢٠٠١م.
- (٦) الخياط، محمد جميل: الجامعات الإسلامية، دراسة مسحية تحليلية تقييمية، مكة المكرمة، ط/١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- (٧) سعد الدين، محمد منير: الجامعة وخدمة المجتمع، تجارب لبنانية، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وثائق المؤتمر التربوي السادس، (التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية)، مجلة البحرين، جامعة البحرين، كلية التربية، المجلد الأول، ٢٠٠٧م.
- (٨) سفر، محمود: إنتاجية المجتمع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- (٩) السلطان، فهد بن سلطان: المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة، الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم (التعليم العالي: رؤية مستقبلية)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، مؤسسة

- الفكر العربي، بيروت، ٢٤- ٢٧ شعبان الموافق ٢٨ سبتمبر - ١ أكتوبر، ٢٠٠٥م.
- (١٠) شوقي، عبد المنعم: تنمية المجتمع وتنظيمه، معهد الإدارة العامة، مصر، (د ت).
- (١١) الشیخی، عبد القادر: الجامعة في خدمة المجتمع - المراكز الجامعية لخدمة المجتمع، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد ١٨، شهر إبريل، سنة ١٩٨٢م.
- (١٢) الصاوي، محمد وجيه: أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير)، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد (٥٥)، المجلس الرابع، ربيع ٢٠٠٠م).
- (١٣) عبدالله، فيصل حميد الملا عبدالله: واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، وثائق المؤتمر التربوي السادس، (التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية)، مجلة البحرين، جامعة البحرين، كلية التربية، المجلد الأول، ٢٠٠٧م.
- (١٤) علي، عمر محمد: رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقبلية، دمشق: دار طلاس، ط/١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- (١٥) القبلان، نجاح: التجهيزات الآلية لمكتبات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، دراسة لواقع التطبيقات الحاسوبية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٢هـ، ص ٣٦.
- (١٦) لقاء مع الدكتور رامي الحمد الله، رئيس جامعة النجاح الوطنية، بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٦م، الإنترنت.
- (١٧) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠م.
- (١٨) مجلس العمداء: تعليمات خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية، رقم القرار (٢٠٠٢/٢١٨) تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٢م).

- ١٩) مدكور، علي: التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.
- ٢٠) النجار، زغلول: قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب الأمة، الدوحة، قطر، ط/١، ١٤٠٩هـ.
- ٢١) وزارة الشؤون القانونية: تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي، قانون الجامعات اليمنية، رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠م، ٢٠١٠م.